الثورة
www.althawranews.net

السير في اتجاه وضع الدستور رؤى ومبادرات عمل

تم اختيار فريق صياغة الدستور وينتظر الجميع الآن البدء في العمل لإخراج عقد اجتماعي جديد إلى النور يقول المجتمع اليمني كلمته فيه، إما نعم لبدء العمل به، أو لا، ليُعاد فتجري عليه التعديلات المطلوبة.

في هذا السياق صدرت آلية توضح الكثير من علامات الاستفهام حول إلية العمل، فيما لا تزال هناك مبادرات تقدم في نفس الاتجاه. الدكتور سعد الدين بن طالب وزير الصناعة والتجارة تقدم بمشروع مبادرة إلى مجلس الوزراء موسومة بـ (البرنامج التنفيذي العام للدولة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني)، وترجمتها في الدستور. بينما يتفق الجميع على أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني هو المرتكز الذي سيقوم عليه صياغة الدستور.. وتقول أستاذة علم الاجتماع بجامعة تعز وعضو لجنة صياغة الدستور: صياغة الدستور ستتم بناءً على نتائج مخرجات الحوار الوطني بدرجة أساسية، وحسب علمي سيكون هناك استعانة بخبراء محليين وعرب وأجانب بحسب ما تحدده اللجنة، وسيتم أيضاً الاستعانة بأصحاب الخبرات في مؤسسات الدولة والوزارات، كما سيكون هناك تشاور مستمر مع الهيئة الوطنية لمتابعه تنفيذ مخرجات الحوار.

ولفتت الدكتورة الفت الدبعي إلى أن مخرجات الحوار كإطار نظري تمثل عقداً اجتماعياً جديداً، سيفضي في حالة تنفيذها إلى مجتمع العدالة والبناء والتنمية، ولكن الرهان يظل على تحويلها إلى واقع، وهو ما سيحتاج لحكومة قوية متخصصة وذات كفاءة ورؤية تغييرية، وأيضاً ستحتاج إلى أحزاب تحول هذه المخرجات إلى برامج عمل تنافس بها، وقبل كل هذا يجب تحديد أولويات التنفيذ لمخرجات الحوار بناء على قراءة واقعية وليس عملية انتقائية.

تفاعلات

الشعبي:
ما نؤكد عليه

نزيه الشعبي الأمين العام المساعد لحزب الشعب الديمقراطي ونؤكد على أهمية ربط التوعية بتنفيذ مخرجات الحوار وتحقيق التنمية وخاصة في الجنوب وأن يتم العمل بشفافية وأن يتم معالجة كل المظالم بحق الجنوب واعتماد كل شهداء الحراك وصرف مستحقات أسرهم ومعالجة كل الجرحى وإنشاء مشاريع ذات العمالة الكثيفة في مختلف المجالات التي توفر فرص العمل للشباب وتستوعب الكثير من العاطلين عن العمل وجعلهم فاعلين في المجتمع وجعلهم يشعرون أنهم مواطنون.

الدستور .. نواة الدولة ومحركها الاساسي لبناء مستقبل جديد

استطلاع / رضي القعود

المرحلة الأساسية أو الخطوة الأولى التي يجب توافرها في بناء وإقامة أي دولة نظامية هو إعداد وصياغة دستور يشرع مفاهيمها ويحكم توجهاتها وأهدافها .. لذا فإن الدستور يعتبر نواة أساسية في بناء الدولة ، ومن الضروري عند صياغته الاهتمام بالنصوص حتى يكون شاملا.
آراء مختلفة حول الدستور استقيناها من بعض الكتاب والسياسيين وخرجنا بالحصيلة التالية :

في البداية يقول الأديب الكاتب السياسي الغربي عمران : إن الدستور هو أبو القوانين .. وأن المسألة ليست مسألة لجنة بعدد محدود فقط .. بقدر ما هي مسألة رغبة من القوى المجتمعية بالتغيير .. ودوما ما تتفجر الثورات لغاية واحدة وهي إنشاء دساتير تعبر عن تطلعات القوى الحية في المجتمع.

وأشار الغربي إلى أن أهم المواد التي يجب أن يأتي بها الدستور .. مثل مواد تضمن الحريات العامة والخاصة ، ومواد تمنع قيام الأحزاب على أسس دينية وتجرم إنشاء المليشيات المسلحة .. إلى جانب تضمين مواد تحد من تفرد الحاكم .. واتساع صلاحياته في المال والوظيفة العامة والجيش .. وأن تحدد المدة بفترتين . وكذلك ضمان استقلال السلطات الثلاث . وحق المرأة بالمناصفة في كل شيء .. إلى جانب كل المواد المتعارف عليها إنسانيا .. التي تحمي إنسانية الإنسان من طفل وعاجز وامرأة ، بالإضافة إلى مواد ضامنة للوحدة.

وأضاف: إن بلادنا ابتليت بطبقة من المتنفذين ذوي إعاقة فكرية .. يعملون في سبيل تسخير البلاد لمصالحهم الشخصية ما عزز تنامي هيمنتهم بأشكال المشيخة , وكذلك نخروا الدولة ليتحولوا إلى قادة وأمناء أحزاب . منوها بأن الدساتير ليست من اختراعنا ولسنا بصدد ذلك , لكن بالعقل يمكننا أن نستفيد من تجارب غيرنا .. كما أن مواده على الورق .. وهي بحاجة إلى من يحميها ويحمي تطبيقها .. كون الطبقة المتسلطة هي من ترمي كل القوانين خلف ظهرها بما فيها الدستور. وبالتالي من المهم وجود ضمانات تحمي الدستور.

من جانبه يقول علي ناصر الجلعي ناشط حقوقي: إن لجنة الدستور الجديد لم تكن بالمستوى المطلوب وهي لا تكفي ويجب إضافة متخصصين في علم الاجتماع وعلم الفلسفة وحقوقيين وقانونيين وعلماء اجتماع معروفين ولديهم دراسات وأبحاث مهمة جدا .. متسائلا عن المعايير التي تم بموجبها اختيار اللجنة .

وأضاف قائلا : هذا لا يعني أننا نقلل من خبرات أو من شأن أعضائها لكن من المفروض أن يكون العدد أكبر وبمختلف التخصصات وكذلك تمثيل لكل المحافظات وهذا مهم جدا كون الدستور هو العقد الاجتماعي الجديد ومن الضروري أن نعرف ما هي احتياجات كل محافظة و متطلباتها حتى يتم تضمينها في الدستور بما يلبي تطلعات طبيعة المجتمع بين كل محافظة .. فلكل محافظة طابعها الخاص .. كما ان النصوص الدستورية يجب أن تكون واضحة لا تحتمل التأويل ، ولذلك من الأفضل أن يكون ضمن أعضاء اللجنة عالم من علماء الفلسفة لأن علم الفلسفة يضم نظريات علمية كثيرة منها على سبيل المثال نظرية الفهم والتأويل وهذه النظرية تتحدث عن تفسير النصوص وتأويلها فقد يفسر النص إلى أكثر من تفسير وقد يأول بأكثر من تأويل . لكن مع وجود متخصص في علم الفلسفة ومتخصص في اللغة العربية أعتقد سيتم ضبط النصوص الدستورية بحيث نمنع تفسيرها كل حسب هواه.

● الغربي عمران

الغربي عمران:
أملنا في الدستور الجديد الحد من تفرد الحاكم

● علي ناصر الجلعي

الجلعي:
نريد نصوصاً واضحة غير قابلة للتأويل

تطبيق عادل

وأشار الجلعي إلى ضرورة تضمين مادة في الدستور يتم بموجبها إجراء الكشف الطبي المتكامل على من يتقدم للترشح لرئاسة الجمهورية أو الوظائف العليا وذلك لما لها من أهمية في معرفة السلامة الصحية والنفسية والعقلية للمرشح كونه سيتولى إدارة البلاد وقد يؤثر ذلك في أداء مهامه ولهذا يجب أن يكون خالياً من الأمراض وأن يكون في كامل قواه العقلية .. وهذا معمول به في الدستور المصري وهو إجراء صحيح وسليم .. فمن يترشح لرئاسة الجمهورية أو الوظائف العليا او البرلمان او القضاء من الضروري التأكد من سلامته المهنية والنفسية والعقلية والصحية . كما لا يحق لرئيس الجمهورية الترشح لفترة ثانية مهما كانت الظروف . وكذلك اعتماد مادة تجرم قيام رئيس الجمهورية ومستشارية ورئيس الوزراء والوزراء وكل من يشغل وظيفة تنفيذية أو إدارية ممارسة التجارة أثناء عمله وإذا ثبت قيامه بممارسة التجارة بشكل علني أو سري فتعتبر ذلك خيانة ويقدم مرتكبها للمحاكمة كون ما حصل في الماضي هو استغلال السلطة في جمع ثروات غير مشروعة .

● يحي قاسم سرور

سرور:
اختيار موفق للجنة صياغة الدستور

وقال الجلعي : هناك مواد أيضا يجب ان يتضمنها الدستور مثل : الزام عضو مجلس النواب تنفيذ برنامجه الذي قدمه للدائرة المرشح فيها وإذا تعثر في تنفيذه فتسقط عضويته ويتم تحديد فترة زمنية وهو اسلوب معمول بة في معظم دول الاتحاد الاوروبي .

إضافة إلى ذلك يجب ان يتضمن الدستور مادة تجرم وتحرم الاتجار بالبشر وتعاقب المتاجرين بأقصى العقوبات ، وأيضا تجريم حمل السلاح ومنعه منعا باتا داخل المدن الرئيسية بشكل نهائي .. وأي تعديلات دستورية يجب التصويت والاستفتاء عليها من قبل الشعب .

أما الناشط / يحيى قاسم سرور فأن له وجهة نظر مختلفة ، فهو يرى ان لجنة صياغة الدستور موفقة ورائعة ومن خيرة الكفاءات القانونية المشهود لها ومن كل أقاليم اليمن الواحد .. وفي هذا الخصوص تذكر يحيى سرور نخبة لجنة العمالقة والمفكرين والقانونيين والسياسيين في بداية الثمانينات التي صاغت دستور دولة الوحدة وتم الاستفتاء عليه بعد قيام الوحدة المباركة .

وقال : الآن وبعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني وإقرار الأقاليم لليمن الواحد من صعدة إلى المهرة هل يتحقق حلم اليمنيين جميعا في صياغة دستور الدولة الاتحادية ويكون نافذا يعمل به ويطبق على أرض الواقع ويشمل الجميع من رجالات الدولة في السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية وقادة القوات المسلحة والأمن .

وطالب سرور بعدم استغلال مواد الدستور والقوانين في أخذ وتنفيذ ما هو مفيد للمنفعة الخاصة والشخصية وترك النصوص الداعية لحماية ومنفعة الشعب .. لافتا إلى جعل تطبيق الدستور والعمل به خاتمة الحوار لليمن الجديد .

شارع السياسة

لماذا رفض وليد عبدالواسع التحدث في هذا الموضوع

■ صقر الصنيدي

قال السياسيون إنهم انزلوا الشارع وإنهم بذروا فيه الحماس ليثور مطلع 2011م ولم يوافقهم على هذا السواد الأعظم وطرحت مسألة إن كان هذا صحيحا فلماذا لم يحدث الأمر من قبل .

في دراسات الرأي العام يوصف الجمهور بأنه قائد نفسه ولديه القدرة على خلق سياسه الخاصين به يظهر هذا بجلاء في شارع الحراك الجنوبي الذي أوجده أولاً, متقاعدون لهم مطالب حقوقية.. مع مرور الوقت تحولت المطالب إلى سياسية، والمتقاعدون العسكريون إلى ساسة يقدمون وجهات نظر ويحددون خط سير احتجاجاتهم – لكن المحصلة عادت إلى من مارسوا السياسة في الماضي ليعيدوا استثمار الأمواج وتوجيهها وفق نوازعهم الذاتية أو العامة بمعنى أدق قطفوا ثمار مرتجلوا الساحة .

لقد شجع ما حدث في دول الربيع السياسيين على القول إنهم من أداروا اللعبة وأيقظوا الشارع ووجهوا شراعه وإلا فأين تلك الأصوات التي كانت تهتف من وسط الزحام اختفت بنهاية التوافد وعادت إلى عوالمها الخاصة.

كان وليد عبدالواسع قد غادر كل اهتماماته ليتحدث في السياسة ويدلي بآرائه من تجمع إلى آخر ومن خيمة إلى أخرى أحدها تخصه لكنه مع دخول مرحلة الوفاق عاد إدراجه ليؤدي دوره كصحفي يميل الى جانب قضايا المجتمع اليومية وقد رفض الرد على تساؤل من يقود الآخر السياسي أم الشارع واكتفى بوضع التعقيدات للرد وكأن الأمر لا يعنيه ولم يعد جاهزا لنقاش سياسي .

ذهب القيادي الإصلاحي المعروف محمد قحطان إلى التلويح بالشارع كأداة في وجه الخصوم قال قيادي آخر في حزب المؤتمر الشعبي العام إننا سنواجه الشارع بالشارع ولم يتوان أحمد الصوفي المحسوب على المؤتمر الشعبي من وصف الشارع بجمهور الريف غير المدركين لما يدور حولهم بل وتعمد وصفهم بالقرويين وهو لفظ يطلق على من يتصرفون بتلقائية مفرطة .

"السياسي هو الفاعل الأول إذا الشارع لا يتحرك وفق إيقاع منتظم ومحدد وموجه " هذا ما يعتقده بل ويثق فيه الكاتب مصطفى الجبزي صاحب ترجمات عديدة من الفرنسية إلى العربية لكنه رأي قد يواجهه كثيرون بالاختلاف حيث يسردون دلائل توحي بغياب السياسي وظهوره في اللحظة المناسبة لسحب البساط من تحت السائرين عليه ببراءة .

يحتاج الشارع إلى من يوجهه يقول سامي الأحمدي مؤيداً نظرية أن السياسي هو من يوجه ويستخدم الشارع كسلاح قد يفقد السيطرة عليه لكنه يعود ليسيطر – يتلكأ معظم الأحزاب وقياداته من الحصول على تراخيص للقيام بحشد الجماهير من قبل وزارات الداخلية في العديد من الدول والسبب هو ذاته كيف يمكن السيطرة على الشارع وقيادته وجعله مسالما لا يقدم على أي تصرفات من شأنها إحراج من حصل على التصريح وتحميله المسؤولية .

تختلف الآراء التي قالتها الصحفية وداد البدوي وتتجه إلى الاعتقاد بأن السياسي دائما يحاول أن يوحي للعامة بأنه يتحدث بوجهة نظر الشارع ويقنع الجميع بأنه لا يتبنى إلا رأي الشارع ووفقها يعمل ، غير أنه في الحقيقة عكس ذلك فالسياسي يعمل لمصلحة حزبه الضيقة ولا يهتم للشارع والعامة بقدر ما يسعى للحصول على أعلى المكاسب كونه يعتبر الفرصة الحالية في اليمن هي الأنسب لتحقيق الحضور السياسي والتقاسم الإداري لمواقع صنع القرار

كنت أتحدث إلى أحد الأساتذة في جامعة عدن وهو من أكثر المتعصبين لقضية فك الارتباط ولا يجد منبراً إلا وقدم هذه الرؤية فاجأني وهو يضحك من ذات المطلب يطرحه شخص آخر وأماط اللبس الحاصل بأن هذا الكلام هو نوع من اللحاق بالشارع قال إنه حريص على أن يجد له موضع قدم بين الناس .

يعتقد كل فرد في المجتمع أن عليه المبالغة في طرحه حتى يسبق الآخرين أن يقدم نفسه متطرفاً بالآراء حتى يلتحق به البقية وأن يميز ذاته عنهم حتى تتجه الأنظار إليه وليس بالضرورة أن يكون مؤمناً بما يقول .

البحث في نشاط "المجتمع المدني" للدستور القادم

انتهز الدكتور أحمد الحميدي عميد كلية الحقوق في جامعة تعز فرصة فترة الحوار الوطني أخذ برصد نشاط منظمات المجتمع المدني خاصة في الشق المعني بالدستور المطلوب إعداده وصياغته، وجمع الرؤى والمقترحات حول شكل ومضمون الدستور القادم، ليخرج ما استخلصه على شكل دراسة بحثية صدرت عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.

صدرت الدراسة في جزئين تضمن الأول خلاصة ما قدمه المجتمع المدني لمشروع العقد الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع.. فيما أورد الجزء الثاني محاولة تحويل تلك المواد إلى قواعد صالحة للتطبيق الفعلي، عبر صياغة تلك القواعد في مواد دستورية تشكل مشروع الدولة الجديدة.

وأكدت الدراسة على ضرورة مراعاة أن يحظى -الدستور- بتوافق مجتمعي وأن يُصاغ بعيداً عن التقلبات والأهواء، وأن يحكم الإرادات ولا تحكمه، وأن يتمتع بأدوات حماية ووسائل إعمال على أرض الواقع.

الباحث لفت الى ما كانت كثير من الطروحات تؤكد عليه وهو المساس غير المباشر بالحقوق والحريات اثناء إعداد الدستور وذلك من خلال صياغة ضبابية للدستور تجعل نصوصه قابلة للتأويل وفقاً لأهواء السياسيين الفاعلين، كنتيجة لعدة أسباب، منها عدم الإحاطة برؤية مختلف شرائح المجتمع حول المطلوب من الدستور، ونقص أو قصر المعلومات حول التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع، وغموض الفكرة أو حضور إرادة التمييع، وعدم الاستعانة بفقهاء القانون والخبراء المتخصصين، ونقص الإلمام بتطورات التجارب الدستورية في البلدان الأخرى، ورغبة الفاعلين السياسيين بالتفاهم حسب مقتضيات المرحلة، والإلمام غير الجيد بقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

وشددت الدراسة التي شملت مخرجات أنشطة وبرامج 42 منظمة ومؤسسة حول رؤيتها للدستور القادم شددت على الآليات اللازمة للصياغة الجيدة من دقة ووضوح، وتعزيز للقدرة التنافسية، والرجوع للاتفاقيات الدولية المصادق عليها، والإحاطة الكاملة من قبل من أوكلت إليهم مهمة الصياغة بكل المبادئ والأسس التي يريدها المجتمع أن تكون حاكمة للدستور.